

اللاجوء السوري ففي لبنان

المداخل الرئسية لإدارة الأزمة
وضمن العودة



واقع اللجوء السوري وتداعياته

يشكّل اللاجئون السوريون نحو ٢٥٪ من عدد المقيمين في لبنان، وهذه النسبة هي الأكبر بين مختلف البلدان المضيفة للاجئين. هذه الأعداد الكبيرة التي دخلت إلى لبنان هرباً من الحرب السورية المستمرة منذ ١٣ عاماً، أفرزت مشكلتين أساسيتين فمن جهة يعيش اللاجئون في أوضاع إنسانية هشة وصعبة فيما ترفض الدولة السورية عودتهم، ومن جهة ثانية تتزايد الأعباء الناتجة عن وجودهم في ظلّ الأزمة الاقتصادية، ومنافستهم للبنانيين في سوق العمل، والضغط الإضافي على البنية التحتية المتهترئة بالأساس والقطاعات الخدمية الضعيفة، فضلاً عن تردّي الوضع الأمني وتنامي النزعات العنصرية وعدم قدرة الدولة اللبنانية على ضبط الوضع.

منذ العام ٢٠١١ طبع النقاش حول مقارنة أزمة اللجوء السوري في لبنان بمقاربات استقطابية: بين من يرفض نقاش مسألة اللجوء وانعكاسها السلبي على الواقع اللبناني، وبين من يحاول تحميل اللاجئين السوريين كل مسؤولية الأزمة الاقتصادية والانهيار الحاصل في لبنان وتحويلهم إلى كبش فداء للخلافات السياسية الداخلية.

أما اليوم، يزداد المشهد تعقيداً بسبب عدم قدرة حكومة تصريف الأعمال على معالجة الأزمة بطريقة فعّالة لا سيّما في ظل الفراغ الرئاسي الحالي.

بالإضافة إل ذلك، في ظل غياب أي أفق للحل السياسي الشامل في المدى المنظور في سوريا وعدم قدرة لبنان على تحمّل تبعات هذه الأزمة، بات هذا الواقع أشبه بقنبلة موقوتة ويُنذر بتفجّرات اجتماعية. إذ لم يعد بالإمكان تجاهل انعكاسات وجود اللاجئين من الناحية الاقتصادية والمالية على المستوى القريب كما انعكاساته الاجتماعية والديموغرافية على تماسك المجتمع اللبناني على المدى المتوسط والبعيد. تبرز بالتالي حاجة وطنية ملحة لمقاربة واقع اللجوء السوري، بما يوازن بين احترام القانون الدولي والتزامات الدولة اللبنانية من جهة، وبين المصلحة الوطنية اللبنانية من جهة أخرى.

١ - إن لبنان لم يوقّع على اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين الأمر الذي يجعله بلد عبور وليس بلد لجوء، غير أنّه يبقى ملتزماً بتطبيق معايير القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ذلك يعني أن صفة "طالب اللجوء" وفقاً للمذكرة الموقعة بين الثمن العام اللبناني والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ٢٠٠٣، تعني طلب اللجوء إلى بلد آخر غير لبنان. في المقابل، إن هذا الواقع لا يغيّر من التعريف القانوني للمواطنين السوريين الذين دخلوا إلى لبنان بعد العام ٢٠١١ بصفتهم لاجئين. فاللاجئون هم أشخاص فارّون من النزاعات المسلحة ممّا يدفعهم إلى عبور الحدود الوطنية بحثاً عن الثمن في الدول المجاورة. في حين أن النازحين هم أشخاص اضطروا إلى مغادرة مكان إقامتهم الأصلي بفعل النزاعات المسلحة، لكنهم وعلى عكس اللاجئين، لم يعبروا الحدود الدولية وبقوا داخل أوطانهم.

مسألة اللاجئين السوريين بالأرقام

بحسب أحدث الدراسات²، قد تتخطى نسبة السوريين في لبنان الـ ٤٠٪ من عدد السكان الإجمالي في العام ٢٠٣٨



٨٣٪ من السوريين الموجودين في لبنان ليس لديهم إقامات



يستفيد فقط ١٪ من اللاجئين من برامج إعادة التوطين كمعدل وسطي

بلغ عدد المستفيدين من برامج إعادة التوطين عام ٢٠٢٣

٨,٦٢٥ لاجئ



المبلغ الأقصى الذي يمكن لئسر اللاجئين استلامه من المفوضية السامية للاجئين وبرنامج الأغذية العالمي مجتمعاً هو ١١٥ دولاراً للسرّة الواحدة

حتى العام ٢٠٢٣، ٣٣٪ من اللاجئين كانوا يحصلون على مساعدات نقدية من الأمم المتحدة

يوجد بين **المليون ونصف والمليون لاجئ** سوري حالياً في لبنان بحسب تقديرات وإحصاءات مختلفة



بلغ معدّل الولادات السنوي حتى عام ٢٠٢٣ بحسب وزارة الصحة نحو ١٢٠ ألف ولادة، من ضمنها ٦٨ ألف للبنانيين و ٥٠ ألف للسوريين، ما يعني أن ٤٠٪ من الولادات هي للسوريين

على صعيد الهرم الديموغرافي، ٥١,٩٪ من السوريين هم **تحت سن العشرين**، بينما ٣٩,٦٪ من اللبنانيين هم تحت سن العشرين



حوالي ٩٠٪ من العائلات السورية في لبنان تعيش تحت مستوى خط الفقر المدقع



نحو ١٧٪ من اللاجئين السوريين يعيشون في المخيمات

٢٣,٠٠٠
١٠,١٣٠

سجل العام ٢٠٢٣ عودة ١٠,١٣٠ نازح إلى سوريا وهو رقم متدنّي مقارنة بالعام ٢٠١٩ حيث عاد أكثر من ٢٣,٠٠٠ نازح

المستجدات ما بين العام ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤

• المراوحة في سياسة المجتمع الدولي :

ما زالت الدول الغربية تربط بين الحل السياسي النهائي وعودة اللاجئين لسوريا بظل استمرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري وانسداد الأفق أمام تطبيق القرار ٢٢٥٤ وعدم إنجاز أي تقدّم نوعي في مقاربة المبعوث الأممي لسوريا تحت "عنوان" خطوة مقابل خطوة.

في المقابل، شهدت الأعوام الأخيرة بعض التغيرات في مقاربة الأزمة مع استعداد للنظر في حلول قصيرة المدى وانفتاح نسبي من بعض الدول الأوروبية على النظام وزيادة تمويل برنامج التعافي المبكر في داخل سوريا. في الوقت عينه، بات من الواضح وجود اتجاه لخفض المساعدات الممنوحة للاجئين مع تبدل الأولويات السياسية لدى المجتمع الدولي في ظل الحرب الروسية على أوكرانيا والحرب الإسرائيلية على غزة.

• محاولات لبلورة خطة لبنانية :

في آذار ٢٠٢٤، أطلقت وزارة الداخلية والبلديات خارطة طريق لتنظيم الوضع القانوني للنازحين السوريين وآلية عودتهم. ورغم عدم نشر تفاصيل الخطة، إلا أنها تشكّل بحسب تصريحات المدير العام للأمن العام بالإنباء اللواء الياس البيسري "استراتيجية وطنية تلتزم بمبدأ عدم الإعادة القسرية، وعدم خلق أجواء تحريض بين الشعبين اللبناني والسوري، وضبط ومعالجة أوضاع وتداعيات النزوح السوري، توصلا إلى عودة طوعية آمنة وكريمة، أو إعادة توطين الراغبين منهم في بلد ثالث".

• تسليم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الداتا الى الدولة اللبنانية :

في أواخر العام ٢٠٢٣، تم التوصل إلى اتفاق جديد بين الطرفين سلّم على أثره المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بياناتها إلى المديرية العامة للأمن العام. ومن شأن هذا الاتفاق أن يسهّل على السلطات اللبنانية أي إجراءات تنظيمية يتمّ اتخاذها للحدّ من انعكاسات أزمة اللاجئين على الداخل اللبناني. وتعليقاً على استلام قاعدة البيانات، أكّد المدير العام للأمن العام بالإنباء اللواء الياس البيسري أنّها عبارة عن بيانات ١,٤٨٦,٠٠٠ نازح، دون تصنيف أو تحديد لتاريخ التسجيل أو الدّخول إلى لبنان، ما يُعقّد مهمّة الأمن العام في تحديد الوضع القانوني لهم.

• خفض المساعدات النقدية للاجئين :

تواجه الأمم المتحدة، بما في ذلك المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، تحديات تمويلية كبيرة. ونتيجة لذلك، تمّ تخفيض الدعم للاجئين السوريين في لبنان. سيؤثر ذلك على أكثر من ٨٨ ألف أسرة (٤٠٠ ألف شخص)، فيما ستستمرّ المساعدات لحوالي ١٩٠ ألف أسرة (٩٠٠ ألف شخص)، أي أن الدعم سيتم قطعه نهائياً عن بعض الأسر وسيستمر للبعض الآخر، وهذا يشكّل انخفاضاً بنسبة ٣٢٪ في عدد المستفيدين.

سياسة اللاسياسة للدولة اللبنانية

- فشلت السلطات اللبنانية في اعتماد سياسة واضحة لإزاء مسألة اللاجئين السوريين، ولم تقدّم أيّة حلول واقعية للتعامل مع الأزمة، كما فشلت في إدارة الملف بطريقة ثابتة ومستقرة. في العام ٢٠١٤، عبّرت عن موقفها الرفض لدمج اللاجئين وبناء المخيمات في ورقة رسمية، وهو ما انعكس بعدم تنظيم الوجود السوري وتركه متفلّتاً وخلق العديد من الإشكاليات. أمّا في العام ٢٠٢٠، أكّدت السلطات على ضرورة العودة الآمنة في ورقة صادرة رسمية لا تزال مُجرّد حبرٍ على ورق.^٣
- عام ٢٠٢٢، طرح وزير المهجرين خطة لإعادة المواطنين السوريين إلى سوريا بمعدّل ١٥ ألف سوري كل شهر، ولكنها باءت بالفشل لأنها كانت تعتمد بشكل أساسي على تعاون السلطات السورية مع المسؤولين اللبنانيين.
- وفي آذار ٢٠٢٤، أطلقت وزارة الداخلية والبلديات خارطة طريق لتنظيم الوضع القانوني للنازحين السوريين وآلية عودتهم، ولكن دون نشر تفاصيل هذه الخطة.
- انسحبت الدولة اللبنانية من مسؤوليّتها في تنظيم هذا الوجود وإدارته مُتَحجّجة بشيخ التوطين. ففي العام ٢٠١١، توقّفت عن تسجيل اللاجئين وحولت هذه المهمة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بحيث تخلّت عن تكوين قاعدة بيانات عن ديموغرافيا اللجوء، ممّا أضعف قدرتها على فهمها والاستجابة للأزمة على مختلف الصعد بما فيها تنظيم سوق العمل. وفي العام ٢٠١٥، طلبت الحكومة اللبنانية من المفوضية التوقّف عن تسجيل اللاجئين.
- في ظلّ عدم تبني الدولة اللبنانية لأيّ مقارنة موحّدة لأزمة اللجوء، طُبعت علاقتها مع المجتمع الدولي بالابتزاز من أجل الحصول على الدعم المالي عبر قنوات المساعدات، وإنّما من دون استخدام هذه المساعدات بطريقة مُستدامة تفيد اللبنانيين والسوريين في آنٍ معاً.
- إصطدمت إدارة الدولة اللبنانية لملف اللجوء بإشكالية التعامل مع النظام السوري المحكومة بالانقسامات السياسية الداخلية والمواقف المتعارضة. ففي حين بقي التنسيق على المستويين الأمني والسياسي قائماً بين الدولتين، وفيما أقرّت الدولة اللبنانية في "ورقة السياسة العامة لعودة النازحين" لعام ٢٠٢٠ أن أحد أهم أركان نجاح العودة الآمنة للنازحين هو التعاون والتنسيق مع الدولة السورية بوصفها الجهة الوحيدة القادرة على تأمين الضمانات اللازمة، رفض البعض التخرّج مع النظام السوري فيما شكّل قانون قيصر وخطر التعرّض للعقوبات معطى إضافياً لرفض هذا التعامل.

معوّقات العودة

من جهة النظام السوري

يرفض النظام السوري عودة اللاجئين خوفاً من التفريط بالنتائج العسكرية والميدانية التي حقّقها في مناطق النفوذ السنيّ كنتيجة لإعادة اللاجئين ذات الغالبية السنيّة.

يؤدّي خوف اللاجئين من ردّة فعل النظام حيالهم إلى عدم عودتهم إمّا لأن عدداً كبيراً منهم تهرّب من الخدمة العسكرية الإلزامية أو بسبب مواقفهم المعارضة للنظام.

يزيد الواقع الاجتماعي والاقتصادي في سوريا من صعوبة العودة الطوعية للاجئين، خصوصاً أن معظم المناطق التي هربوا منها إمّا دُمّرت بالكامل أو استحوذ عليها نازحون داخليون آخرون، أو صودرت عقاراتهم وأراضيهم من قبل النظام السوري بموجب قوانين الاستملاك التي أصدرها .

من جهة المجتمع الدولي

يُصرّ المجتمع الدولي على حلّ سياسي للصراع في سوريا كشرطٍ لتقديم الدعم المالي لإطلاق عملية إعادة الإعمار، ممّا يضعف فعالية تدخّلاته لحلّ الأزمة. فحتّى اليوم، وفي إطار برنامج التعافي المبكر، اقتصر تدخّل المجتمع الدولي على مشاريع إعادة التأهيل في المناطق السورية المأهولة بالسكان حصراً.

إزاء هذا الواقع، تبرز عدم قدرة المجتمع الدولي على تقديم أيّ حلّ بديل للاجئين عدا عن توفير المساعدات لهم في لبنان واعتماد سياسة تكريس الأمر الواقع.

مقاربة الحلول: تنظيم وجود اللاجئين وتفعيل دبلوماسية العودة

١ - الإجراءات التنظيمية على المستوى اللبناني: المصلحة الوطنية في تنظيم الوضع القانوني والاجتماعي للاجئين

إذا كانت مصلحة لبنان الرئيسية تكمن في العمل على عودة اللاجئين إلى الداخل السوري أو إعادة توطينهم في بلدان أخرى، كذلك هو الحال بالنسبة لتنظيم وجودهم. ينبغي بالتالي تنظيم وضعهم القانوني والاجتماعي من أجل إدارة أكثر فعالية للأزمة، وذلك من خلال خطوات عملية على عدة أصعدة:

- **استكمال قاعدة البيانات المتعلقة باللاجئين السوريين** بالاستناد إلى قاعدة البيانات التي حصل عليها لبنان من مفوضية اللاجئين، ما يسمح بالتمييز بين الفئات المختلفة للسوريين المتواجدين في لبنان (صفة طالب لجوء، مهاجر اقتصادي، متزوج من لبنانية، السوريين الذين يقومون بالذهاب والعودة بشكل مستمر إلى سوريا)، ووضع الخطط لمعالجة الأزمة وتنظيم العودة على هذا الأساس .
- **المباشرة بعمليات التسجيل بمستوياتها الثلاثة:** (إقامات - زيجات - ولادات) بما يشمل تسهيل تسجيل الزيجات والولادات على الرغم من فقدان السوريين لأوراقهم الثبوتية، وذلك تفادياً للخطر الذي قد ينتج عن حالات مكتومي القيد، خصوصاً أن نسبة تسجيل ولادات النازحين لم تتجاوز ٣٦٪ في أواخر العام ٢٠٢٢. تجدر الإشارة أنه يمكن إتمام عمليات التسجيل في فترة زمنية ما بين ١٢ و ١٨ شهراً في حال تم تأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة .
- **مراقبة حركة المعابر الحدودية الشرعية بهدف إسقاط صفة اللجوء** عن المواطنين السوريين الذين يتنقلون بين البلدين بشكل متكرر، كما ضبط الحدود والمعابر غير الشرعية وتوفير الدعم السياسي واللوجستي والتقني للأجهزة الأمنية لتحقيق ذلك .
- **تنظيم سوق العمل والحرص على تطبيق القوانين المرعية الإجراء** عبر مساواة السوريين بالآجانب بما يعني دفعهم للضرائب وحصولهم على إجازات عمل. يتضمن ذلك :
 - حصر عمل النازحين السوريين في القطاعات الثلاثة للبناء والزراعة والتنظيف كما أعلنت الحكومة اللبنانية في العام ٢٠١٥، وفرض غرامات على أصحاب الأعمال اللبنانيين وأرباب العمل الذين يوظفون السوريين في أنشطة لا تندرج ضمن نطاق القطاعات الثلاثة المذكورة.
 - منح أصحاب الأعمال السوريين العاملين بشكل غير قانوني في لبنان فترة سماح لتنظيم وضعهم وفقاً لأحكام القانون اللبناني، وإلا يجب أن تلجأ السلطات اللبنانية إلى إغلاق هذه الأعمال .
 - تعزيز فريق مراقبي العمل في وزارة العمل بما لا يقل عن ٥٠ موظفاً حتى تتمكن الوزارة من تغطية المراقبة على كامل الأراضي اللبنانية (من الممكن أن يشكل هذا البند برنامجاً يتم دعمه مادياً من الدول المانحة) تكثيف الجهود للحفاظ على الاستقرار الأمني في الداخل وتجنب التوترات بين السوريين واللبنانيين .

- **تكثيف الجهود للحفاظ على الاستقرار الأمني** في الداخل وتجنب التوترات بين السوريين واللبنانيين، ومنع كافة الإجراءات القمعية غير الإنسانية والتصدي لكل أشكال العقاب الجماعي بحق المواطنين السوريين.
- **اعتماد هيكلية حكومية ثابتة** لإدارة ملف اللاجئين بما يسمح بتحديد أدوار الوزارات والأجهزة الأمنية والإدارية.
- **إنشاء لجنة نيابية فرعية** لمتابعة ملف اللجوء ومراقبة أداء الحكومة وتقديم الاقتراحات والتوصيات الممكنة.

٢- التعامل مع السلطات السورية وفق نهج منظم

نظراً للظروف السياسية السائدة، إن أي خطة فعّالة لحل أزمة اللاجئين وتنظيم العودة تستوجب موضوعياً التعامل مع السلطات السورية على أن يكون ذلك وفق نهج منظم، على عكس النهج السائد حالياً. يشمل ذلك **تشكيل لجنة مشتركة** مؤلفة من مسؤولين رفيعي المستوى من البلدين للاتفاق حول بنود محدّدة تتعلّق بعودة اللاجئين أهمّها التوصل لتالية للاعتراف بشهادات المدارس والولادات، وبحث إمكانية استكمال الأحكام في سوريا للسوريين المحكومين في لبنان، وانتزاع حل لإشكالية الخدمة العسكرية لتسهيل عودة اللاجئين الذين تهرّبوا منها.

في هذا الإطار، **على القوى السياسية اللبنانية الحليفة للنظام السوري وعلى رأسها حزب الله أن تستخدم نفوذها السياسي لتسهيل العودة** وتأمين الظروف المناسبة لها، مع العلم أن العودة تستوجب إنهاء الوجود العسكري لهذه القوى في مناطق واسعة داخل سوريا لا سيّما الحدودية مع لبنان والتي غادرها مئات آلاف إلى الأراضي اللبنانية. لا بد من الإشارة أن التعامل مع السلطات السورية للتوصل إلى حل للأزمة يندرج ضمن إطار تحمّل النظام السوري لمسؤولياته حيال هرب السوريين من بلدهم ولجوءهم إلى لبنان في ظلّ الظروف الأمنية والسياسية الصعبة التي سبّتها النظام على مدى سنوات.

٣- فيه العلاقة مع الدول العربية: ضرورة الوصول لاتفاق يضمن عودة اللاجئين بدعم عربي مالي وسياسي

تكثيف التّحرّك الدبلوماسي تجاه الدول العربية للاستفادة من الانفتاح على النظام السوري من أجل الحصول على التزامات تضمن عودة اللاجئين السوريين بصفقتها مصلحة استراتيجية سورية ولبنانية وعربية لإعادة التوازن الاجتماعي والديموغرافي إلى المجتمع السوري. يشمل ذلك **العمل على انضمام لبنان إلى الأطر العربية المنبثقة عن لقاء عمان التشاوري** حول سوريا، والعمل على تشكيل لجنة مشتركة على الصعيد العربي مؤلفة من شخصيات سياسية عالية المستوى لدعم جهود العودة، بما يتضمّن الحصول على التزام من الدول العربية بالمساهمة في جهود إعادة الإعمار بدءاً بتأهيل المناطق التي يتمّ تحديدها لعودة اللاجئين في هذا الإطار، على الدولة اللبنانية أن تعمل على تطوير التعاون السياسي والتقني ومأسسته مع الأردن كشريك أساسي نظراً للمصلحة المشتركة بين البلدين في معالجة أزمة اللاجئين.

٤- في العلاقة مع المجتمع الدولي: الحاجة إلى تدخل أكثر فاعلية من المجتمع الدولي

إن توجه الدول المانحة لتخفيض الدعم المادي للنازحين من جهة، وربط عودة اللاجئين بالتوصل لحل سياسي شامل في سوريا من جهة أخرى، يتعارض موضوعياً مع المصلحة اللبنانية. وبالتالي ينبغي أن تتحرك السلطات اللبنانية دبلوماسياً على أعلى المستويات من أجل:

- **الدفع لبدء العودة الكريمة والمستدامة إلى المناطق الآمنة** بموازاة العمل على الحل السياسي الشامل. يترتب عن ذلك:
 - حث المجتمع الدولي على تحديد المناطق الآمنة في سوريا والبدء بتأهيلها.
 - انتزاع التزام من الدول المانحة للربط بين برامج التعافي المبكر في سوريا وعودة اللاجئين، بما يسمح بتحسين الوضع الإنساني والبنى التحتية في المناطق التي شهدت موجات لجوء كبيرة.
- **المحافظة على الدعم المادي للبنان** وتوجيهه للاجئين وللمجتمعات المضيفة على حدّ سواء، بما يسمح للفئات اللبنانية الأكثر هشاشة بالاستفادة من برامج الدعم أيضاً. كما تأمين الدعم لبرامج محدّدة تتعلّق بتعزيز قدرة الأجهزة الإدارية والأمنية على حسن إدارة الملف، على أن يرتبط الدعم بآلية مراقبة ومتابعة شفافة.
- حث المجتمع الدولي على تحمّل مسؤولياته عبر رفع معدلات إعادة التوطين إلى دول ثالثة.

كُلُّنا رَاة

KULLUNAIRADA

